

صندوق المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء)
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وكذا تقرير مراقبي الحسابات عليها

صندوق المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء)
القوائم المالية
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١
وكذا تقرير مراقبي الحسابات عليها

<u>صفحة</u>	<u>المحتويات</u>
٤-٣	تقرير مراقبي الحسابات
٥	قائمة المركز المالي
٦	قائمة الدخل
٧	قائمة الدخل الشامل لآخر
٨	قائمة التغير في صافي أصول الصندوق
٩	قائمة التدفقات النقدية
٢١-١٠	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة / حملة وثائق صندوق استثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية المرفقة لصندوق استثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ مارس ٢٠٢١ ، وكذا قوائم الدخل و الدخل الشامل والتغير في صافي اصول الصندوق عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسؤولية مدير الاستثمار " شركة سى اى أستس مانجمنت " ، فمدير الاستثمار مسئول عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسؤولية مدير الاستثمار تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسؤولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا فى إبداء الرأى على هذه القوائم المالية فى ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط و أداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة. وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات فى القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التى تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر فى القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب فى اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية لدى مدير الاستثمار. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التى أعدت بمعرفة مدير الاستثمار وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية. وإننا نرى أن أدلة المراجعة التى قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

الرأى

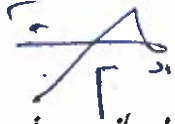
ومن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح، فى جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالى لصندوق استثمار المصرف المتحد النقدى ذو العائد اليومى التراكمى (رخاء) فى ٣١ مارس ٢٠٢١ ، وعن أدائه المالى وتدققاته النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ و ذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يمسك مدير الإستثمار حسابات مالية منتظمة للصندوق تتضمن كل ما نص القانون ونظام الصندوق على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، كما انها تتمشي مع أحكام قانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولانحته التنفيذية ونشرة الاكتتاب الخاصة بالصندوق، وكذا الإرشادات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية فى هذا الشأن.

القاهرة فى : ٥ مايو ٢٠٢١

مراقب الحسابات



عبد الحليم أنور جعفر

س.م.م. (٥١٠٥)


سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٢٤)




قائمة المركز المالي

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيضاح	
جنيه مصري	جنيه مصري	رقم	
			الأصول
٤١٤٥١٩٦٢	٤٩٦٦٣٦٠	(٦)	نقدية لدى البنوك
٦٤٠٠٧٥٥١٧	٦٩٧٧٢٤٧٠٩	(٧)	استثمارات في أذون خزانة (بالصافي)
٧٥٤٩	٨٩٨		مديون وأرصدة مدينة أخرى
٦٨١٥٣٥٠٢٨	٧٠٢٦٩١٩٦٧		إجمالي الأصول
			الالتزامات
٥٨٢٦٦٦	٥٦١٠٩٨	(٨)	دائون وأرصدة دائنة أخرى
٥٨٢٦٦٦	٥٦١٠٩٨		إجمالي الالتزامات
٦٨٠٩٥٢٣٦٣	٧٠٢١٣٠٨٦٩		صافي أصول الصندوق لحملة الوثائق
٢٧١٧٦٤٩	٢٧٤٢٦٧٧		عدد الوثائق القائمة
٢٥٠,٥٧	٢٥٦		نصيب الوثيقة في صافي أصول الصندوق

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.
- تقرير مراقبي الحسابات " مرفق " .


أشرف القاضي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
المصرف المتحد


أمير محمد رجالي
مدير إدارة العمليات
شركة سي اي استس مانجمنت



قائمة الدخل

الفترة المالية	الفترة المالية	إيضاح رقم
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
		إيرادات النشاط
٢٠١٨٧٠٩	٢٢١٩٠١	عائد حساب استثماري
١٩٨٨٥١٠١	١٦١٠١٨٧٣	عائد استثمارات في أنون خزانه (بالصافي)
٢٧٧٦٦	١٠٠٠٠٠	صافي أرباح / (خسائر) بيع أنون خزانه
٢١٩٣١٥٧١	١٦٤٢٣٧٧٤	إجمالي إيرادات النشاط
		يخصم :
٨٨٢٩٠٥	٨٥٧٢١٤	عمولة المصرف المتحد
٥٢٩٧٤٣	٥١٤٣٢٨	أتعاب مدير الاستثمار
٤٤١٤٥	٤٢٨٦١	أتعاب شركة خدمات الإدارة
٤٩٤٠٢	٩٠٨٤٢	مصروفات عمومية وإدارية
١٥٠٦١٩٥	١٥٠٥٢٤٥	إجمالي المصروفات
٢٠٤٢٥٣٧٦	١٤٩١٨٥٢٩	صافي أرباح الفترة

-الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة الدخل الشامل

الفترة المالية	الفترة المالية	إيضاح رقم
٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٠٤٢٥٣٧٦	١٤٩١٨٥٢٩	صافى أرباح الفترة
--	--	الدخل الشامل الأخر
٢٠٤٢٥٣٧٦	١٤٩١٨٥٢٩	إجمالي الدخل الشامل

-الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التغير في صافي أصول الصندوق

٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٦٩٦٥٣٥٩٦٤	٦٨٠٩٥٢٣٦٢	صافي أصول الصندوق في بداية الفترة
١٢٨٥٦٠٤٥٠	٦٧٩٢٥٧٢٨	المحصل من إصدارات وثائق الصندوق خلال الفترة
(١٤١١٣٩٧٠٥)	(٦١٦٦٥٧٥٠)	(المدفوع) لإستردادات وثائق الصندوق خلال الفترة
٢٠٤٢٥٣٧٦	١٤٩١٨٥٢٩	صافي أرباح الفترة
٧٠٤٣٨٢٨٥	٧٠٢١٣٠٨٦٩	صافي أصول الصندوق في نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



قائمة التدفقات النقدية

٢٠٢٠/٣/٣١	٢٠٢١/٣/٣١	إيضاح رقم
جنيه مصرى	جنيه مصرى	
٢٠٤٢٥٣٧٦	١٤٩١٨٥٢٩	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل صافي أرباح الفترة
٢٠٤٢٥٣٧٦	١٤٩١٨٥٢٩	أرباح التشغيل قبل التغيير في الأصول والإلتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل التغيير في
(٥١٢٥٢٩٥٩)	(٥٧٦٤٩١٩١)	إستثمارات في أذون خزانة أكثر من ثلاثة اشهر
١٣٦٧٩	٦٦٥١	مديون وأرصدة مدينة أخرى
٤٧٢٧٨٨	(٢١٥٦٨)	دائون وأرصدة دائنة أخرى
(٣٠٣٤١١١٦)	(٤٢٧٤٥٥٨١)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
١٢٨٥٦٠٤٥٠	٦٧٩٢٥٧٢٨	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل المحصل من إصدار وثائق خلال الفترة
(١٤١١٣٩٧٠٥)	(٦١٦٦٥٧٥٠)	(المدفوع) لإسترداد وثائق خلال الفترة
(١٢٥٧٩٢٥٥)	٦٢٥٩٩٧٨	صافي التدفقات النقدية (المستخدمه في) الناتجة من أنشطة التمويل
(٤٢٩٢٠٣٧١)	(٣٦٤٨٥٦٠٣)	صافي التغيير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٦٩٠٠٨٩٥٨	٤١٤٥١٩٦٢	النقدية وما في حكمها في بداية الفترة
٢٦٠٨٨٥٨٧	٤٩٦٦٣٦٠	النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة*
٢١٩٨٢٢	١٢٨٣٠٢	*ويتمثل رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة فيما يلي :
٢٥٨٦٨٧٦٥	٤٨٣٨٠٥٨	حسابات جارية
		حساب إستثمارى
٢٦٠٨٨٥٨٧	٤٩٦٦٣٦٠	

- الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها.



١- نبذة عن الصندوق

أنشأ المصرف المتحد (شركة مساهمة مصرية) صندوق استثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي "رخاء" كأحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب موافقة البنك المركزي المصري رقم ٢٠٩٤ / ٨٧ / ٣ بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١١ وتم تجديدها في ٢١ نوفمبر ٢٠١١ وترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٢ مارس ٢٠١٢ وذلك وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

يهدف الصندوق إلى تقديم وعاء ادخاري واستثماري يوفر السيولة النقدية اليومية عن طريق احتساب عائد يومي تراكمي على الأموال المستثمرة يناسب درجة المخاطر المنخفضة المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها ، وبناء على ما تقدم يسمح للصندوق بالاكتمال والاسترداد اليومي في وثائق الاستثمار التي يصدرها وتكون جميع استثمارات الصندوق في الأدوات الاستثمارية طبقاً لما أقرته لجنة الرقابة الشرعية بالبنك المؤسس للصندوق ودورها في متابعة الاستثمارات طوال عمر الصندوق ، وقد عهد المصرف المتحد بإدارة نشاط الصندوق إلى شركة سي اي اسس مانجمنت "شركة مساهمة مصرية" (مدير الاستثمار).

بلغ عدد وثائق الاستثمار عند التأسيس عدد مليون وثيقة تبلغ القيمة الاسمية للوثيقة ١٠٠ جنيه مصري بإجمالي مبلغ ١٠٠ مليون جنيه مصري ، ويمكن زيادة حجم الصندوق حتى ٥٠ مثل التدر المكتتب فيه من البنك في الصندوق عند التأسيس والبالغ ٥ مليون جنيه مصري مع مراعاة الضوابط المنظمة لزيادة حجم الصندوق خصص منها للمصرف المتحد عدد ٥٠ ألف وثيقة ، وفي حالة خفض حجم الصندوق يحق للبنك خفض حق مساهمته فيه عن طريق استرداد قيمة الوثائق التي تزيد على المبلغ المجنب في أي وقت من الأوقات على الاقل مساهمته في جميع الأحوال عن مبلغ ٥ مليون جنيه مصري او نسبة ٢ % من قيمة الوثائق المصدرة أيهما أكثر.

الحد الأقصى لحجم الصندوق ٨٠٠ مليون جنيه مصري طبقاً لآخر موافقه صادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٥ وقد تم إبلاغ الهيئة العامة للرقابة المالية بهذه الزيادة في ٢٠١٥/١٠/٢٢

وقد قرر البنك المركزي المصري في جلسته المنعقدة في ٦ يناير ٢٠١٧ بالآ يزيد الحد الأقصى لإجمالي حجم الأموال المستثمرة في مجموع صناديق أسواق النقد وصناديق الدخل الثابت التابعة للبنك عن ٢.٥% من إجمالي ودائع البنك بالعملة المحلية (بدلاً من ٥%) أو خمسين ضعف الحد الأقصى لمساهمة البنك في مجموع صناديق أسواق النقد التابعة له بواقع ٢% من رأس المال الأساسي أيهما أقل. لا يقوم الصندوق بأي توزيعات من العائد المحقق حيث أن عائد الوثيقة يومي تراكمي يتم إضافته على قيمة الوثيقة .

٢-١ مدة الصندوق

مدة الصندوق ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ الترخيص للصندوق ، وتبدأ السنة المالية للصندوق في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ، على أن تشمل السنة الأولى المدة التي تنقضي من تاريخ الترخيص للصندوق بمزاولة النشاط حتى تاريخ انتهاء اسنة المالية التالية.

٣-١ اعتماد القوائم المالية

قامت لجنة الإشراف باعتماد القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ بتاريخ. ٤ / ٥ / ٢٠٢١

٢- المعايير المحاسبية المطبقة

يتم إعداد القوائم المالية للصندوق وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية -- و طبقاً لما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وكذا الإرشادات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية ونشرة الاكتمال السنة الخاصة بالصندوق.

٣- أسس إعداد القوائم المالية

١-٣ أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية (باستثناء الأصول أو الالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالي الأصول أو الالتزامات المالية فيتم تقييمها بطريقة التكلفة المستهلكة أو التكلفة) وباستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية.

٢-٣ عملة العرض والنشاط

يتم عرض القوائم المالية المرفقة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة النشاط الرئيسية للصندوق. كافة المعلومات المعروضة بالجنيه المصري تم تقريبها لأقرب جنيه مصري.

٣-٣ استخدام الحكم والتقدير

يتطلب إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام إدارة الصندوق باستخدام الحكم الشخصي والتقدير والافتراضات التي قد تؤثر في تطبيق السياسات وعلى المبالغ المبينة للأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات. وتعتمد تلك التقديرات والافتراضات على الخبرة التاريخية والمعلومات والأحداث الحالية المتوفرة لدى الإدارة وكذلك على عوامل أخرى متعددة تعتبر مناسبة في ضوء الظروف المحيطة، وبالرغم من ذلك فإنه من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية النهائية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصفة دورية. يتم إظهار الأثر المترتب من مراجعة التقديرات المحاسبية في فترة المراجعة والفترات المستقبلية التي تتأثر بها.

٤- السياسات المحاسبية الهامة

يتم تطبيق السياسات المحاسبية المبينة أدناه بشكل ثابت على جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية.

١-٤ عملة التعامل وعملة العرض

يتم عرض القوائم المالية بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للصندوق.

٢-٤ تحقق الإيراد

- يتم إثبات الإيرادات من الاستثمارات المالية في أذون الخزانة وصكوك وشهادات إيداع البنك المركزي المصري وشهادات الاندخار والودائع البنكية والسندات بالصفافي بعد خصم الضرائب - إن وجدت، وذلك طبقاً لأساس الاستحقاق عن المدة من تاريخ إثبات الأصل بالدفاتر حتى تاريخ القوائم المالية.
- يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة والمدونة بقائمة الدخل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الساري في تاريخ اقتناء أو إصدار الأداة المالية.
- تتضمن العوائد استهلاك خصم/علاوة الإصدار والتكاليف المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأداة المالية.

٣-٤ الأدوات المالية

(أ) التقييم

- تتضمن الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ما يلي:
- (١) الأدوات المالية المحتفظ بها بغرض المناجزة، والالتزامات قصيرة الأجل الناتجة عن بيع أدوات مالية.
 - (٢) الأدوات المالية التي تم تصنيفها عند الاعتراف الأولي كأدوات مالية يتم تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

(ب) الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية

- يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية عندما يصبح الصندوق طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة المالية.
- يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول أو الإلتزامات المالية منذ تاريخ القياس الأولي في قائمة الدخل.
- يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية عندما يفي طرف التعاقد بالإلتزامات التعاقدية، وذلك بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣-٤ الأدوات المالية

(ج) القياس

- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة (سعر المعاملة) وبالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي لا يتم قياسها على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الأصول المالية أو إصدار الالتزامات المالية إلى قيم تلك الأصول أو الالتزامات.
- يتم قياس الأصول والالتزامات المالية - بعد الاعتراف الأولي- التي يتم تقييمها من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم إثبات التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل.
- الأصول المالية المتمثلة في أذون الخزانة والسندات يتم إثباتها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية مخصصاً منها خسائر الإضمحلال في قيمة تلك الأصول - إن وجدت.
- الالتزامات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام معدل الفائدة الفعلي، ويتم قياس الالتزامات السالية الناتجة من إسترداد وثائق صناديق الإستثمار المصدرة من قبل الصندوق بالقيمة الإستردادية والتي تمثل حقوق حملة الوثائق في صافي أصول الصندوق.

(د) أساس قياس القيمة العادلة

- يتم قياس القيمة العادلة عند القياس الأولي بسعر المعاملة في تاريخ القياس مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لكل من الأصل والالتزام .
- وفي حالة قياس الأصل أو الإلتزام مبدئياً بالقيمة العادلة يتعين على المنشأة أن تقوم بالإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة في قائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) إذا كان سعر المعاملة مختلف عن القيمة العادلة .
- وفي حالة عدم وجود سوق نشط لتحديد القيمة العادلة ، يتعين على المنشأة استخدام أساليب التقييم الملائمة وفقاً للظروف التي تتوفر لها معلومات كافية وذلك طبقاً للثلاث مناهج المستخدمة بثبات لتقدير سعر المعاملة (منهج السوق و منهج التكلفة و منهج الدخل).

ويتم تصنيف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاثة مستويات كالتالي:

- المستوى الأول : استخدام الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول أو الإلتزامات.
- المستوى الثاني : استخدام الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة مع الأخذ في الاعتبار حجم ومستوى النشاط في السوق وحالة الأصل أو موقعة.
- المستوى الثالث : يتم استخدام أسعار الأصول أو الإلتزامات المماثلة الغير ملحوظة وذلك لقياس القيمة العادلة في حالة عدم توافر بيانات السوق.

٤ - السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

يوضح الجدول التالي مستويات القيمة العادلة للأصول المالية:

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	٢٠٢١/٣/٣١
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٤٩٦٦٣٦٠	--	--	٤٩٦٦٣٦٠	ارصدة لدى البنوك
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
٦٩٧٧٢٤٧٠٩	٦٩٧٧٢٤٧٠٩	--	--	أذون خزانة (بالصافي)
٧٠٢٦٩١٠٦٩	٦٩٧٧٢٤٧٠٩	--	٤٩٦٦٣٦٠	الإجمالي
٢٠٢٠/٣/٣١				
٤١٤٥١٩٦٢	--	--	٤١٤٥١٩٦٢	ارصدة لدى البنوك
استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:				
٦٤٠٠٧٥٥١٧	٦٤٠٠٧٥٥١٧	--	--	أذون خزانة (بالصافي)
٦٨١٥٢٧٤٧٩	٦٤٠٠٧٥٥١٧	--	٤١٤٥١٩٦٢	الإجمالي

٤ - عرض أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة بالقيمة الاسمية وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد وتدرج هذه العوائد تباعاً ضمن الإيرادات بقائمة الدخل ضمن بند "عائد استثمارات في أذون خزانة" وفقاً لمبدأ الاستحقاق مخصوماً منها الضرائب المستحقة على تلك العوائد.

٤ - السندات الحكومية

يتم تقييم السندات الحكومية طبقاً لسعر الاقفال الصافي (سعر الاقفال بعد خصم العائد المستحق عن السنة من آخر يوم صرف الكوبون حتى آخر يوم تنفيذ) مضافاً إليها العائد المستحق عن السنة من آخر كوبون وحتى يوم التقييم .

٤ - ٤ الاضمحلال في قيم الأصول المالية

- يتم مراجعة القيم الدفترية للأصول المالية عند إعداد القوائم المالية لتحديد مدى وجود مؤشرات على إضمحلال قيم تلك الأصول. وفي حالة وجود دليل على مثل هذا الإضمحلال فيتم إثبات الخسارة فوراً وتحميلها على قائمة الدخل ويتم تحديد مقدار تلك الخسارة بالفرق بين صافي القيمة الدفترية للأصل المالي والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس سعر الفائدة الفعلي.

- إذا ما ثبت خلال الفترات المالية التالية أن خسائر الإضمحلال المتعلقة بالأصول المالية والتي تم الاعتراف بها قد إنخفضت وأنه يمكن ربط هذا الإنخفاض بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الإضمحلال فإنه يتم رد خسائر الإضمحلال التي سبق الاعتراف بها أو جزء منها بقائمة الدخل.

٤ - ٥ الاستبعاد من الدفاتر

- يتم استبعاد الأصول المالية عند إنتهاء الحقوق التعاقدية التي يحق بموجبها الحصول على التدفقات النقدية من الأصول المالية. ويتم استخدام طريقة متوسط التكلفة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول المالية.

- يتم استبعاد الإلتزامات المالية عند سداد أو إنتهاء أو الإعفاء من الإلتزام المحدد في العقد المنشئ لهذا الإلتزام.

٤ - ٦ مدينون وأرصدة مدينة أخرى

- يتم إثبات المدينون وأرصدة مدينة أخرى بالقيمة القابلة للإسترداد ناقصاً منها أي إنخفاض في قيمتها للمبالغ التي من المتوقع عدم تحصيلها بمعرفة الصندوق.

٤- السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٧-٤ دالنون وأرصدة دائنة أخرى

يتم إثبات الدائنون وأرصدة دائنة أخرى بالقيمة الاسمية، كما يتم الإعتراف بالإلتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل وذلك مقابل الخدمات التي تم إستلامها قبل تاريخ القوائم المالية .

٨-٤ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تثبت المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي يقوم بها الصندوق في سياق معاملات العادية وفقاً للشروط التي يضعها بنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الإفصاح عنها في هذه القوائم طبقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية المصرية ونشرة الإكتتاب.

٩-٤ النقدية وما في حكمها

يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة، ولغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لأجل لدى البنوك، أنون الخزانة إستحقاق أقل من ثلاثة شهور من تاريخ الإقتناء، والإستثمارات الأخرى قصيرة الأجل عالية السيولة والتي يسهل تحويلها إلى كمية محدودة من النقدية دون وجود مخاطر هامة لحدوث أي تغيير في القيمة ويتم الاحتفاظ بها بغرض مقابلة الإلتزامات المالية قصيرة الأجل وليس لغرض الإستثمار أو أي أغراض أخرى.

١٠-٤ مصروفات النشاط

يتم الإعتراف بجميع مصروفات النشاط بما في ذلك أتعاب مدير الإستثمار وعمولات البنك وعمولة أمين الحفظ والمصروفات الإدارية والعمومية على أساس الإستحقاق مع تحميلها على قائمة الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

١١-٤ وثائق صندوق الإستثمار القابلة للإسترداد

- تمنح وثائق الصندوق القابلة للإسترداد حملة الوثائق الحق في إسترداد الوثائق المملوكة لهم والحصول على قيمة تلك الوثائق نقداً على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم عمل السابق لتقديم طلب الإسترداد مما يترتب عليه زيادة إلتزامات الصندوق بالقيمة الإستردادية للوثيقة في تاريخ طلب الإسترداد.
- يتم إثبات وثائق الصندوق بالقيمة السوقية (القيمة الإستردادية للوثائق) في تاريخ القوائم المالية.

١٢-٤ العمولات الإدارية

طبقاً لنشرة الإكتتاب يتقاضى المصرف المتحد (مؤسس الصندوق) عمولات إدارية بواقع ٠.٥٠% (خمسة في الألف) سنوياً من صافي الأصول اليومية للصندوق، وتحتسب هذه العمولة وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر.

١٣-٤ أتعاب مدير الإستثمار

يستحق مدير الإستثمار نظير إدارته لأموال الصندوق أتعاب بواقع ٠.٣% سنوياً (ثلاثة في الألف) من صافي الأصول اليومية للصندوق وتحتسب وتجنب يومياً وتدفع لمدير الإستثمار في آخر كل شهر .

١٤-٤ عمولة أمين الحفظ

طبقاً لنشرة الإكتتاب يتقاضى أمين الحفظ العمولات التالية بخصوص الأوراق المالية التي يتم الاحتفاظ بها طرفه وتحتسب هذه العمولة يومياً وتدفع كل ثلاثة شهور :

- مصاريف الحيازة للأوراق المالية سنوياً (لكل ورقة مالية) شاملة عمولة مصر للمقاصة واحد من العشرة في الألف بحد أدنى ١٥ جنيه مصري.
- عمولة الشراء أو البيع للأوراق المالية واحد من ستة عشر في الألف بحد أدنى ١٠ جنيه مصري .
- عمولة تحصيل الكوبونات (سندات شركات) ثلاثة ونصف في الألف بحد أدنى ١٠ جنيه مصري وحد أقصى ٥٠٠ جنيه مصري .
- عمولة تحصيل الكوبونات (سندات الخزانة) مجاناً .

٤ - السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٤-١٥ أتعاب خدمات الإدارة

طبقاً لنشرة الاكتتاب تتقاضى شركة خدمات الإدارة أتعاب نظير خدمات الإدارة بواقع ٠.٠٢٥ % سنوياً (ربع في الألف) من صافي أصول الصندوق بحد أدنى ١٢ ألف جنيه مصري وتحتسب وتجنب يومياً وتدفع في آخر كل شهر. كما تلتزم بأداء المهام التالية :

- متابعة عمليات الإسترداد وبيع الوثائق وتسجيلها في السجل المعد لذلك.
- الإشراف على تحصيل توزيعات عوائد السندات والإستثمارات المختلفة التي يساهم فيها الصندوق.
- الإلتزام بإخطار مدير الإستثمار بعدد الوثائق في نهاية كل يوم عمل مصرفي.
- الإلتزام بحساب صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق يومياً.
- تلتزم بإرسال التقارير والبيانات عن ملكية الوثائق الى مدير الإستثمار والبنك عند الطلب.

٤-١٦ أتعاب لجنة الاشراف

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الاشراف بحد أقصى ١٧ ٠٠٠ جنيه مصري (سبعة عشر ألف جنيه مصري) سنوياً.

٤-١٧ أتعاب لجنة الرقابة الشرعية

يتحمل الصندوق الاتعاب السنوية الخاصة بلجنة الرقابة الشرعية بواقع ٤ ٧٥٠ جنيه مصري (أربعة الاف وسبعمائه وخمسون جنيهاً مصرياً) عن كل جلسة.

٥ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

- يمتلك الصندوق مجموعة متنوعة من الأدوات المالية طبقاً لما تقتضيه سياسة إدارة الإستثمارات الخاصة بالصندوق، وتتضمن محفظة إستثمارات الصندوق إستثمارات مقيدة في البورصة في أوراق مالية عدا (الاسهم) وإستثمارات في وثائق صناديق الإستثمار الأخرى ، وتمثل الأدوات المالية للصندوق في الأصول والإلتزامات المالية المدرجة بميزانية الصندوق، وتتضمن الأصول المالية أرصدة نقدية بالبنوك وأذون الخزانة ومدينون وأرصدة مدينة أخرى، كما تتضمن الإلتزامات المالية حقوق حملة الوثائق ودائنون وأرصدة دائنة أخرى، ويتضمن إيضاح رقم (٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية السياسات المحاسبية بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية وما يرتبط بها من إيرادات ومصروفات.
- تحتوي أنشطة الصندوق على مخاطر متنوعة تتعلق بالأدوات المالية المملوكة للصندوق والأسواق التي يستثمر فيها، ويقوم مدير الإستثمار بتوجيه أموال الصندوق نحو إستثمارات قصيرة الاجل يمكن تسيلها بسهولة مع مراعاة التزام مدير الإستثمار بالضوابط والشروط الإستثمارية والتي تم الموافقة عليها من قبل لجنة الرقابة الشرعية ومنها ما يلي :
- إمكانية الاحتفاظ بنسبة تصل حتى ١٠٠% من أموال الصندوق في صورة مبالغ نقدية سائلة في حسابات جارية بعائد وفي حسابات ودائع وكافة الأوعية الانحارية المختلفة لدى البنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري طبقاً لأفضل الفرص الإستثمارية البديلة المتاحة .
- ألا تقل نسبة الإستثمار في الادوات الإستثمارية منخفضة المخاطر والقابلة للتحويل الى نقدية عن ٥% من الاموال المستثمرة بالصندوق والتي تكون في شكل حسابات بنكية مختلفة الاجال ووثائق صناديق استثمار نقدية متوافقة مع الشريعة الاسلامية.
- إمكانية إستثمار حتى ٩٥% من إجمالي إستثمارات الصندوق في شراء اذون الخزانة.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في شراء سندات الخزانه المصرية والجهات الحكومية التابعة وصكوك التمويل وأدوات التمويل الأخرى المصدرة عن شركات عن ٤٩% من إجمالي إستثمارات الصندوق.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في ادوات التمويل التي تصدرها الشركات على ٢٠% من إجمالي إستثمارات الصندوق على ان تكون مقيدة ببورصة الأوراق المالية.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمر في ادوات التمويل المصدرة عن الشركات ذات الجدارة الائتمانية التي لا تقل عن الحد المقبول من قبل الهيئة (- BBB) عن ٢٠% من الأموال المستثمرة في الصندوق.
- لا يجوز أن تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في السندات الصادرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من إجمالي أموال الصندوق.
- لا تزيد نسبة ما يستثمر في شراء أوراق مالية لشركة واحدة على ١٥% من إجمالي إستثمارات الصندوق وبما لا يجاوز ٢٠% من أوراق تلك الشركة.
- ألا تزيد نسبة ما يستثمره الصندوق في وثائق الإستثمار التي تصدرها صناديق الإستثمار الأخرى التي تتفق والضوابط التي أقرتها لجنة الرقابة الشرعية عن نسبة ٢٠% من إجمالي صافي قيمة أصوله في صندوق واحد وبما لا يجاوز ٥% من إجمالي حجم الصندوق المستثمر فيه.
- ألا يزيد الحد الأقصى لمدة إستثمارات الصندوق على ٣٩٦ يوماً.
- أن يكون الحد الأقصى للمتوسط المرجح لمدة إستحقاق محفظة إستثمارات الصندوق مائة وخمسون يوماً.
- أن يتم تنويع إستثمارات الصندوق بحيث لا تزيد الإستثمارات في أي إصدار على ١٠ % من صافي قيمة أصول الصندوق وذلك باستثناء الأوراق المالية الحكومية.

٥- الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

وفيما يلي أهم المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وأهم السياسات والإجراءات التي يتبناها مدير الإستثمار لإدارة وخفض أثر تلك المخاطر:

١-٥ مخاطر الاستثمارات :

أ- مخاطر منتظمة / مخاطر السوق :

يطلق عليها مخاطر السوق ويعتبر مصدر المخاطر المنتظمة هو الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية هذا وإن كان من الصعب على المستثمر تجنبها أو التحكم فيها لكن الممكن التقليل من تأثيرها نظراً لاختلاف تأثير الأدوات الاستثمارية بالمخاطر المنتظمة على حسب نوعها وعلى الرغم من تركيز استثمارات الصندوق فى السوق المحلى المصرى إلا أنه يمكن لمدير الاستثمار بمتابعة مختلف الدراسات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية وببذلة عناية الرجل الحريص أن يقلل من هذه المخاطر بدرجة مقبولة عن طريق تنويع الاستثمار بين أدوات مالية قصيرة الأجل ذات عائد ثابت وعائد متغير .

ب- مخاطر غير منتظمة :

هى مخاطر الاستثمار الناتجة عن حدث غير متوقع فى احدى القطاعات أو فى ورقة مالية بعينها وإن كانت هذه المخاطر يصعب التنبؤ بها إلا أن أغلب استثمارات الصندوق تتركز فى أدوات الدخل الثابت مثل اذون الخزانة والودائع وسندات الخزانة وسندات الشركات وصكوك التمويل .

٢-٥ مخاطر الائتمان (عدم السداد)

هى المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة مصدر السندات وصكوك التمويل المستثمر فيها على سداد الاصل والعوائد فى تواريخ استحقاقها وبذلك التعامل مع هذا النوع من المخاطر عن طريق الاختيار الجيد للشركات المصدرة للسندات وصكوك التمويل وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة بالإضافة الى التأكد من أن الملاءة المالية للشركات وحصولها على تصنيف ائتماني بالحد الأدنى المقبول من قبل الهيئة وهو (- BBB) والصادر من احدى شركات التصنيف الائتماني المرخص لها من الهيئة .

٣-٥ مخاطر السيولة والتقييم

هى المخاطر التي تنتج عن عدم تمكن الصندوق من تسييل أى من استثماراته فى الوقت الذي يحتاج فيه الى السيولة النقدية نتيجة لعدم وجود طلب على الاصل المراد تسييله وحيث أن طبيعة الصندوق نقدي فإنه سوف يتم الاستثمار فى أدوات النقد ذات السيولة العالية والاحتفاظ بمبالغ نقدية سائلة فى حسابات جارية .

٤-٥ مخاطر تقلبات سعر الصرف

هى المخاطر الخاصة بالاستثمارات بالعملة الاجنبية ويتحقق عند تقلب اسعار صرف تلك العملات امام الجنية المصرى وحيث ان جميع استثمارات الصندوق بالجنية المصرى فان تلك المخاطر تكون منعدمة .

٥-٥ مخاطر التضخم

هى المخاطر الناشئة عن انخفاض القوة الشرائية للاصول المستثمرة نتيجة تحقيق عائد يقل عن معدل التضخم ويتم معالجة هذه المخاطر عن طريق تنويع استثمارات الصندوق بين أدوات استثمارية قصيرة الأجل ذات عائد ثابت ومتغير .

٦-٥ مخاطر المعلومات

هى المخاطر الناشئة عن عدم توافر المعلومات اللازمة من اجل اتخاذ القرار الاستثمارى او عدم شفافية السوق وجدير بالذكر ان الصندوق سوف يستثمر امواله فى السوق المحلى الذي يتمتع بدرجة شفافية عالية تمكنه من اتخاذ القرارات الاستثمارية فى التوقيت المناسب كما ان اغلب الاستثمارات تتركز فى سوق النقد الذي يقل فى خطره عن سوق الاوراق المالية .

٧-٥ مخاطر الارتباط وعدم التنوع

هى ارتباط العائد المتوقع من الادوات المستثمر فيها بعضها ببعض فى احدى القطاعات وتجدر الاشارة الى ان سياسة الصندوق تقوم على الاستثمار فى الاوراق المالية الحكومية فى المقام الاول التي تتميز بالاستقرار الى حد كبير بالإضافة الى الاستثمار فى السندات المصدرة من الشركات بحيث لا تزيد نسبة الاستثمار فى السندات المصدرة عن مجموعة مرتبطة عن ٢٠% من اموال الصندوق .

٥ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها (تابع)

٨.٥ مخاطر تغيير اللوائح والقوانين

هي المخاطر الناتجة عن تغيير اللوائح والقوانين بما يؤثر بالسلب على الاستثمارات وسيقوم مدير الاستثمار بالمتابعة النشطة للحدوث السياسية والتشريعات المنتظر صدورها والتي تؤثر على أداء الصندوق والعمل على تجنب آثارها السلبية والاستفادة من آثارها الإيجابية لصالح الأداء الاستثماري .

٩.٥ مخاطر تغير سعر العائد :

هي المخاطر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية لأدوات الاستثمار ذات العائد الثابت نتيجة ارتفاع سعر العائد بعد تاريخ الشراء وسوف يقوم مدير الاستثمار بدراسة اتجاهات سعر العائد المستقبلية والاستفادة منها بالشكل الذي يتفق والضوابط التي أقرتها لجنة الرقابة الشرعية بالجهة المؤسسة لتقليل هذه المخاطر الى أقل درجة ممكنة.

١٠.٥ مخاطر التغيرات السياسية :

هي المخاطر التي تحدث عند تغيير نظم الحكم في الدولة المصرية التي يقتصر الاستثمار عليها مما يؤثر سلباً على سياسات تلك الدول الاستثمارية والاقتصادية وبالتالي يؤثر ذلك على أداء اسواق المال وبذلك يكون على مدير الاستثمار بذل عناية الرجل الحريص في الدراسة والتنبؤ بالمتغيرات السياسية المستقبلية بشكل يعمل على تقليل مخاطر التغيرات السياسية التي يمكن ان يتعرض لها الصندوق وذلك بقدر الأمكان.

١١.٥ مخاطر إعادة الاستثمار :

هي المخاطر التي تنتج عن إعادة استثمار العوائد المحصلة حيث يمكن إعادة استثمار تلك العوائد في أدوات استثمارية قد تكون ذات عائد أقل من العائد السابق تحقيقاً من قبل وسيقوم مدير الاستثمار بإجراء الدراسات الدقيقة للأدوات المالية المستثمر فيها بهدف تحقيق عوائد مناسبة لحملة الوثائق .

١٢.٥ مخاطر الاستدعاء او السداد المعجل :

هي المخاطر الناتجة عن الاستثمارات في السندات القابلة للاستدعاء قبل تاريخ استحقاقها وذلك لتغيير سعر العائد لاسباب تتعلق بنشاط مصدر الورقة المالية وهذه المخاطر معروفة لدى مدير الاستثمار حيث انها محددة من خلال نشرات الأكتتاب في السندات المستثمر فيها.

٦ - نقدية لدى البنوك

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١
جنيه مصري	جنيه مصري
٤١٣٩٥٦٦٥	٤٨٣٨٠٥٨
٥٦٢٩٧	١٢٨٣٠٢
<u>٤١٤٥١٩٦٢</u>	<u>٤٩٦٦٣٦٠</u>

حساب استثماري بعائد (المصرف المتحد)
حسابات جارية بالبنوك

ويمثل رصيد النقدية لدى البنوك والبالغ قدره ٤٩٦٦٣٦٠ جنيه مصري نسبة ٦.٢٤% من صافي أصول الصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢١ .

صندوق استثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

٧- استثمارات في أذون خزانة (بالصافي)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٣٥٠٠٠٠٠	---	أذون خزانة تستحق خلال ١٨٢ يوم
٨٨٠٠٠٠٠٠	٢٢٨٠٠٠٠٠٠	أذون خزانة تستحق خلال ٢٧٣ يوم
٥٥٢٩٧٥٠٠٠	٤٩٨٩٧٥٠٠٠	أذون خزانة تستحق خلال ٣٦٤ يوم
٦٧٤٤٧٥٠٠٠	٧٢٦٩٧٥٠٠٠	الاجمالي
		يخصم:
٢٧٢٨٣٧٧١	(١٩٤٠٠٩٣٠)	عوائد لم تستحق بعد
٧١١٥٧١٢	(٩٨٤٩٣٦١)	ضرائب أذون خزانة مستحقة
٦٤٠٠٧٥٥١٧	٦٩٧٧٢٤٧٠٩	

ويمثل رصيد أذون الخزانة والبالغ ٦٩٧٧٢٤٧٠٩ جنيه مصري يتضمن تكلفة الشراء بمبلغ وقدره ٦٥٨٣٢٧٢٦٠ بنسبة ٩٣.٧٦% من صافي أصول الصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢١

٨- الدفون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٥٧٧٥٠	٨١٣٧	أتعاب مهنية مستحقة
٢٩١٤٤٣	٢٨٨٣٨٠	عمولة البنك المستحقة
١٧٤٨٦٤	١٧٣٠٢٦	أتعاب مدير الإستثمار مستحقة
١٤٥٧٢	١٤٤١٩	أتعاب شركة خدمات الإدارة المستحقة
---	٥٤٢٥	أتعاب المستشار القانوني
٢٢٠٠٠	٧٤٠	أتعاب ممثل حملة الوثائق
---	١٤٧١٦	ضرائب الخصم والإضافة
٣٠٠٠	٤٢٢٥	نشر وإعلانات مستحقة
١٤٨٧٢	٨٤٥	ضريبة دمغة
٦٣٢	---	أخرى - مخصص ضرائب
٣٥٣٣	٥١١٨٦	مساهمته تكاليفه - تأمين صحي
٥٨٢٦٦٦	٥٦١٠٩٨	

٩- القيمة الاستردادية للوثيقة

تحدد القيمة الاستردادية لوثائق الإستثمار على أساس نصيب الوثيقة في صافي القيمة السوقية لأصول الصندوق في نهاية يوم العمل السابق لتقديم طلب الإسترداد، ويلتزم الصندوق بالوفاء بقيمة الوثائق المطلوب إستردادها خلال يوم تقديم طلب الإسترداد.

صندوق إستثمار المصرف المتحد النقدي ذو العائد اليومي التراكمي (رخاء)
المنشأ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١

١٠ - مصروفات عمومية وإدارية

٣١ مارس ٢٠٢٠	٣١ مارس ٢٠٢١	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٦٤١٠	٨١٣٧	أتعاب مراجعة
٤٢٢٥	٤٢٢٥	مصروفات نشر
٢٥١	٤١٨	مصروفات بنكية
٨٤٥	٨٤٥	ضرائب دمغة
٥٠٠٠	٥٠٠٠	مصاريف الهيئة العامة للرقابة المالية
٤٧٥٠	.	مصروفات لجنة الرقابة الشرعية
٥٤٧٠	٥٤٢٤	اتعاب المستشار القانوني
٧٤٥٥	٧٨٦٧	مصروفات بريد
٧٤٦	٧٤٠	ممثل حملة الوثائق
٤٧٥٠	٧٠٠٠	أتعاب لجنة الاشراف
.	٥١١٨٦	مساهمته تكافئية
٤٩٤٠٢	٩٠٨٤٢	

١١ - المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل الصندوق مع الأطراف ذات العلاقة بنفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير حيث تخضع جميع هذه المعاملات للقواعد والأعراف التجارية وكذلك السياسات واللوائح المطبقة بالصندوق ونشرة الاكتتاب وتمثل طبيعة أهم هذه المعاملات في تاريخ المركز المالي فيما يلي:

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢١ مدين/دائن	عدد الوثائق	طبيعة المعاملات	طبيعة العلاقة	الأطراف ذات العلاقة
جنيه مصري ٤٨٣٨٠٥٨ ٢٢١٩٠١		حساب جاري استثماري عائد (حساب استثماري)	مؤسس الصندوق	المصرف المتحد
٨٥٧٢١٤ .		عمولات البنك أذون خزائنة		
٢٠٤٨٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	وثائق مملوكة بنسبة ٢.٩٢%		
-----	---	عمولة امين حفظ	امين الحفظ	
٥١٤٣٢٨		أتعاب الإدارة	مدير الاستثمار	شركة سي اي استس مانجمنت
٤٢٨٦١		عمولة	خدمات إدارة	الشركة المصرية لخدمات الإدارة في مجال صناديق الاستثمار
٧٣٩١١٢٩٦	٢٨٨ ٧١٦	وثائق مملوكة ١٠.٥٣%	حملة وثائق	شركات عدد (١)
١٩١٩٨٧٧١٢	٧٤٩٩٥٢	وثائق ٢٧.٣٤%	حملة وثائق	أفراد عدد (١)

١٢- الموقف الضريبي :

أعدت القوائم المالية على أساس أن نشاط الصندوق جزء من نشاط المصرف المتحد وأن أرباح صناديق الاستثمار معفاة من الضرائب طبقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .
وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يخضع للضريبة عائد أذون الخزانة الصادرة اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وهو تاريخ صدور قانون ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ .
يقوم الصندوق باستقطاع ضرائب قدرها ٢٠% من العائد أذون الخزانة تحسب وتجنب يومياً ويعترف بها ضمن أعباء الصندوق في الأرباح أو الخسائر وذلك بالنسبة إلى أذون الخزانة التي تم بيعها والقائمة في تاريخ المركز المالي والصادرة اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ حيث يتم خصم تلك الضريبة من المنبع عند استحقاق الأذون دون أن يؤثر ذلك على إعفاء أرباح وتوزيعات الصندوق بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون احكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، ومنها المعالجة الضريبية المتعلقة بصناديق الاستثمار وذلك بإخضاعها للضريبة على الدخل مع فرض ضرائب على التوزيعات من وإلى الصندوق وأيضا ضريبة على الأرباح الرأسمالية المحققة مع الإخذ في الاعتبار الإعفاءات التالية:

- ١- إعفاء توزيعات صناديق الاستثمار في الأوراق المالية المنشأة وفقاً لقانون سوق راس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ التي لا تقل استثمارها في الأوراق المالية وغيرها من أدوات الدين عن (٨٠%).
- ٢- إعفاء توزيعات صناديق الاستثمار القابضة التي يقتصر الاستثمار فيها على صناديق الاستثمار المشار إليها في البند السابق.
- ٣- إعفاء ٩٠% من توزيعات الأرباح التي تحصل عليها صناديق الاستثمار في الأوراق المالية وصناديق الاستثمار القابضة المشار إليها في البندين عاليه.
- ٤- إعفاء عائد الاستثمار في صناديق الاستثمار النقدية.
- ٥- إعفاء عائد السندات المقيدة في جداول بورصة الأوراق المالية دون سندات خزانة.
- ٦- إعفاء أرباح صناديق الاستثمار التي يقتصر نشاطها على الاستثمار في النقد دون غيره.

بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل احكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.

ووفقاً لهذه التعديلات ترى إدارة الصندوق عدم خضوع ارباحه/ توزيعاته للضريبة على الدخل باعتباره صندوق استثمار نقدي.
بتاريخ ٢٠ أغسطس ٢٠١٥ صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ يعدل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ والقرار رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية مؤقتة على الدخل، على أن يعمل بهذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لنشره، وفيما يلي أهم التغييرات الواردة بالقرار:

- ١- تخفيض سعر الضريبة على الدخل ليصبح ٢٢.٥% من صافي الأرباح السنوية.
- ٢- تعديل مدة فرض الضريبة المؤقتة ٥%.
- ٣- تعديل الضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٤- وقف العمل بفرض ضريبة رأسمالية على ناتج التعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة لمدة عامين تبدأ من ١٧ مايو ٢٠١٥.

- ترى إدارة الصندوق ان صندوق المصرف المتحد " رخاء " هو صندوق نقدي يتمتع وعائنه بإعفاء من الضريبة على الدخل طبقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وان الضريبة الإضافية تفرض على ذات الوعاء المعنى بالأصل من الضريبة على الدخل بحكم القانون، وعليه لا يترتب إخضاع ذات الوعاء لضريبة دخل إضافية.
- وقد تم رفع هذا الرأي إلى رئيس مصلحة الضرائب بمعرفة الجمعية المصرية لإدارة الاستثمار وتم الحصول على العديد من الآراء الضريبية والرأي القانوني في هذا الشأن التي تؤيد رأي إدارة الصندوق في عدم خضوع الصناديق النقدية للضريبة الإضافية.

وفي ضوء تلك الآراء، وعدم حسم هذا الخلاف مع مصلحة الضرائب، فإن النتيجة النهائية لتسوية هذا الخلاف لا يمكن تحديدها في الوقت الحالي وعليه لم يتم الاعتراف بأي مخصص لأي تأثير محتمل على القوائم المالية للصندوق في ٣١ مارس ٢٠٢١.

١٣ - أحداث هامة

نتيجة للأحداث الجوهريّة المترتبة على ظهور وانتشار فيروس كورونا المستجد Covid-١٩ ، فقد تأثر المناخ الاقتصادي المحلي والعالمي وفي ضوء الاجراءات الإحترازية التي تتخذها دول العالم من تقييد حرية السفر والتنقل والقيود التي تفرض على مجتمع الأعمال وهذه الأحداث أثرت على المناخ الاقتصادي والذي بالتبعية ممكن يعرض الصندوق لأخطار مختلفة قد تؤدي إلى إنخفاض الإيرادات ونمو الأعمال ، تقلبات في سعر الصرف العملات الأجنبية ، ارتفاع أسعار الإئتمان المتوقعة والإنخفاض في قيمة الأصول نظراً لوجود توقع بتباطؤ القطاعات التشغيلية في الأجل المنظور .

هذه الأحداث رغم جوهريتها لم تؤثر على القوائم المالية للصندوق كما في ٣١ مارس ٢٠٢١ ولكنها قد تؤثر على القوائم المالية في الفترات المالية المستقبلية وان كان من الصعب تحديد مقدار هذا التأثير في الوقت الحالي ، فإن هذا التأثير سوف يظهر في القوائم المالية المستقبلية ويختلف حجم ومقدار التأثير وفقاً للمدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء تلك الأحداث وما يترتب عليها من آثار

